مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة

ندوة العملات الرقمية المشفرة

٨ نوفمبر ٢٠٢١

ملخص البحث

القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

إعداد

د.عبدالباري مشعل

عضو مجلس الفقه لأمريكا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

تناول البحث جملة من القضايا الفنية المؤثرة في الحكم الشرعي للعملات الرقمية وفي مقدمتها البتكوين، كما عرف بما استجد من عملات رقمية مشفرة مستقرة، وعملات رقمية مركزية. وفيما يلي سأعرض سريعًا لأهم المعلومات الفنية، ثم ملخصًا للاعتبارات الشرعية.

المعلومات الفنية:

١. بتكوين هي أول عملة رقمية مشفرة (Coin) ظهرت في عالم العملات الرقمية، ثم ظهرت بعدها العديد من العملات الرقمية، وما استجد من العملات الرقمية يصنف إلى نوعين، الأول: يسمى ألت كوينز (Altcoins)، والثاني: يسمى توكينز (Tokens). ثم بدأ التفكير بإصدار العملات الرقمية المركزية كما ظهرت العملات المستقرة وتنامت بشكل سريع.

٢. البتكوين وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية، أو حسية، وليس لها قيمة أو منفعة ذاتية intrinsic value، ولكن بما ثبت لها في الواقع من منفعةٍ تبادليةٍ ورواجٍ نسبيٍّ في العديد من البلدان تُعدُّ مالًا متقومًا. وبهذا الوصف؛ تتفق البتكوين مع النقود الائتمانية المعاصرة كالدولار الأمريكي واليورو حيث لا تضمن الحكومات استبدالها بالذهب أو أي سلعة أخرى. وتختلف عن النقود المعدنية، أو النقود الورقية النائبة، أو الفلوس لأن لهذه الأنواع قيمة ذاتية.

٣. تتميز البتكوين عن غيرها من العملات الرقمية المشفرة الأخرى بأنها قدمت من حين الإصدار كعملة رقمية تحل محل الثمن أو المقابل في إبرام المعاملات على الشبكة، أما إثيريوم فلم توجد لتستخدم كعملة رقمية، بل كمنصات ضخمة لبناء تطبيقات على بلوكتشين. ومؤخرًا، أصبحت هذه الطريقة الأكثر شيوعًا لخلق العملات الرقمية الجديدة في بلوكتشين.

٤. تعدُّ القسائم أو التوكنز أصولًا قابلة للاستبدال والتداول بالسلع والعملات المشفرة. ويعد بناء التوكنز أسهل من الألت كوينز لأنها لا تحتاج إلى تعديل أكواد البروتوكولات أو بناء بلوكتشين جديدة خاصة بها، وإنما تتطلب اتباع قوالب جاهزة على منصات البلوكتشين مثل منصة الإثيريوم التي تسمح ببناء التوكنز وإجراء المعاملات الخاصة بها باستخدام العقود الذكية دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث. وعادة تنشأ عملات التوكنز من خلال الطرح الأولي أو ما يسمى بـ Initial Coin Offering (ICO) وتساهم عمليات الطرح الأولي للتوكنز في جمع الأموال وبناء المشروعات.

٥. من الفروق الرئيسة بين الألت كوينز والتوكنز؛ اختلاف البنية الأساسية لهما حيث تتميز الألت كوينز بأنها عملات قائمة لوحدها وبتقنية بلوكتشين خاص بها، بينما تستخدم التوكنز منصات قائمة أصلاً كمنصة الإيثيريوم. وأغلب العملات الحالية من قبيل التوكنز بسبب سهولة إطلاقها وإنشائها.

٦. تسيطر عملة البتكوين على سوق النقود الرقمية المشفرة بحصة ٣١٪ من إجمالي القيمة السوقية لجميع العملات الرقمية، وتليها الإثيريوم بنسبة ١٤٪، ثم بينانس كوين، ثم كاردانو، ثم تيثير.

٧. تتميز عملة البتكوين عن غيرها من العملات في كونها تمتلك خاصية "اللامركزية" (Decentralization) أي أن العملة لا تخضع للتحكم من طرف ضامن أو وسيط أو جهة تتحكم في إصدارها أو التعامل بها، سواء أكانت هذه الجهة خاصة أم حكومية.

٨. أظهرت العديد من البنوك المركزية اهتمامًا بإصدار "العملات الرقمية المركزية Central Bank Digital Currency. ويعرفها بنك التسويات الدولية بكونها "شكل جديد من أشكال النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطيات أو أرصدة التسوية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنوك المركزية".

٩. نتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهت إصدار الأصول المشفرة ومن أهمها التقلبات السعرية واسعة النطاق التي تصاحب تداولها، ظهر مؤخراً الاتجاه إلى إصدار نوع آخر من الأصول المشفرة يُسمى "بالعملات المستقرة" (Stablecoins) وهي من قبيل التوكينز، ويُعرفها البنك المركزي الأوروبي بكونها تمثل "وحدات رقمية لا تشكل في حد ذاتها أي شكل من أشكال العملات المحددة (أو سلة منها).

١٠. تختلف دول العالم في موقفها من النقود الرقمية المشفرة، فمنها من قام بحظر تداولها بعد السماح بها كالصين، ومنها من حظرها منذ البداية ومنع تداولها وقرنها بعقوبات تطال كل من خالف القرار كمعظم الدول العربية مثل السعودية ومصر، ومنها من حذر من تداولها ولكن في الجانب الآخر وفر مصارف أو مؤسسات مالية تقبل بتحويل النقود الرقمية المشفرة إلى نقود قانونية ككندا وسويسرا.

١١. البلوكتشين تقنية؛ تم اختراعها من قبل هابر وستورنت عام ١٩٩١ في إطار مفهوم التوثيق الزمني للمستندات الرقمية. البلوكتشين ليست البتكوين، وإنما البتكوين تستخدم تقنية البلوكتشين. لكن لا يمكن تصور البتكوين بدون البلوكتشين.

١٢. بلوكتشين بمثابة دفتر محاسبي متميز جدًا، يتم التعامل معه بسرعة ويسر، ويكون مشتركًا بين الكثيرين (موزع). يمكن الإضافة إليه (ولكن لا يمكن التعديل عليها، أي لا يمكن تغيير المعاملات السابقة فيها).

للبلوكتشين مستويات من الشفافية بحسب تطبيقاتها المختلفة ويدعي خبراء المعلوماتية أنها آمنة لا يمكن اختراقها وإحداث تخريب رقمي فيها.

١٣. أثبتت عملة البتكوين أنها مالٌ يمكن اقتناؤه منذ سنة ٢٠١٠ حينما نشأ سوق إلكتروني لصرف عملة البتكوين مقابل العملات العالمية، وفي نفس العام أيضاً تم شراء أول سلعة بالبتكوين، هي عبارة عن "بيتزا" مقابل ١٠ آلاف بتكوين. ثم بعد ذلك تزايد الإقبال على العملة حتى وافق الاتحاد الأوروبي على منح رخصة بنك لأول مؤسسة صرف أوروبية لعملة البتكوين.

خلاصة الاعتبارات الشرعية:

١. تتلخص جملة التحديات الشرعية التي تناولها البحث في اعتبارات المالية، والنقدية، والإلزام القانوني، وتأثير تقلب الأسعار، واللامركزية فيما يتعلق بالبتكوين خاصة، والغفلية (Anonymity)، وآلية مسابقات التعدين بنظام إثبات العمل ونظام إثبات الملكية.

٢. أظهر الواقع أن البتكوين والعملات الرقمية المشفرة الأخرى التي تليها في الأهمية متمولة ومتقومة شرعًا، كما استعملت استعمال النقود والأثمان في المعاملات التجارية، وإن لم تحظ بالاعتراف القانوني كعملة قانونية ملزمة في الوفاء والإبراء غير أن التعامل بها في العديد من دول العالم لا يعد أمرًا غير قانوني. والجدير بالذكر تم الاعتراف بها كعملة قانونية ملزمة في دولة السلفادور. وفيما يتعلق بالتوكنز يلاحظ أن المشروع الذي تطرح من أجله لا بد أن يكون مشروعًا حتى تكون متقومة شرعًا.

٣. إن التقلبات الحالية للبتكوين على سبيل المثال تعد من الأمور الطبيعية، في ظل اتساع سوق العملة وزيادة عدد الدول التي تعترف بالتعامل بها. ومن جهة أخرى، تُعتبر البتكوين خياراً جذاباً جداً كمخزون للقيمة بفضل ما تتمتع به من ندرة صارمة. والتقلب في بعض العملات الحكومية الحالية موجود، وهو لا ينفي عنها صفة الثمنية، أو العملة، وإنما يخفض من كفاءتها للقيام بهذا الدور.

٤. إن مسألة الضامن أو الوسيط أو اللامركزية المطلقة تعد من الأمور التي أشكلت على عدد من الباحثين عند ظهور العملات الرقمية المشفرة، وأثير السؤال حول من يضمن هذه العملات؟ كسؤال جوهري، ومؤثر في الحكم الشرعي. ولأن طبيعة العملة الرقمية الأولى وهي البتكوين قائمة على مبدأ اللامركزية أي غياب الضامن أو الوسيط ابتداءً وهو أبرز خصائصها كان من المستغرب الإلحاح في السؤال عن الضامن. وذهبت بعض الفتاوى إلى تحريم البتكوين لأنها لا تتمتع بضمان أي دولة لها، وقالوا إنها لا تعتبر من أصناف المال لأنها لم تمنح الثقة من الحكومة وإنكار ما يجري في الواقع من تعاملات بهذه العملة. إن هذه العملة قائمة على مبدأ اللامركزية، ولا يمكن قياسها على العملات المحلية التي تصدر وتعتمد من الحكومات من هذه

الزاوية لأن البتكوين مطروحة كبدائل لهذه العملات الحكومية ومنافس لها. والثقة المتوخاة من اعتماد الحكومات لها تم تعويضها من خلال مبدأ التحقق ١٠٠٪ كما سبق بيانه في البحث. ولذا فإن النظر الشرعي إلى هذه القضية يجب أن يركز على علة الحاجة إلى الحكومة فإن تحققت في آلية عمل العملة فقد انتفى المحظور الشرعي. وإذا كان الضامن كجهة غائبًا في البتكوين، فإن ليس غائبًا في العملات الرقمية المشفرة الأخرى سواء أكان بدائل أم قسائم.

٥. وأما مسألة الغفلية فلا تعدو من الناحية العملية أن تكون إعادة تسمية لأطراف التعامل دون أن يعني ذلك أي قيد على إمكانية الوصول إليهم وتحديدهم ولا أثر لذلك في صحة التبادل والتعامل أسوة بالمعاملات الرقمية بصفة عامة حيث تتحدد أهمية الطرف المتعامل بمدى وفائه بشروط التعامل المحددة.

٦. قرر البحث مشروعية نظام إثبات العمل المستخدم في معاملات البتكوين، ومشروعية نظام إثبات الملكية الممكن استخدامه في معاملات عملات، على أساس عقد الجُعالة، وأن التحديات آنفة الذكر لا تنهض للقول بعدم مشروعية تبادل وتداول والاستثمار في البتكوين، ونحوها من العملات الرقمية المشفرة، من حيث الأصل وذلك وفقًا لما جرى تفصيله في المبحث السادس.

٧. يجري على هذه العملات ما يجري على العملات الورقية الحكومية من الأحكام الشرعية المتعلقة بالربا والصرف والزكاة وحرمة الحصول عليها بطرق غير قانونية كالغصب والسرقة الإلكترونية، أو الاعتداء عليها بالسبل الإلكترونية المختلفة بما يؤدي إلى إتلافها وضياعها، ويضمن المعتدي ما يتسبب فيه من ضياع لهذه الأموال.

٨. وعليه؛ فإن العملات الرقمية المشفرة بأنواعها الثلاثة بتكوين وألت كوين وتوكينز تخضع لضوابط الصرف الخاصة بالعملات الورقية الحكومية القائمة، ويجري فيها ربا البيوع وربا الديون. وذلك سواء في حالة التبادل فيما بينها أو بين العملات الورقية الحكومية. كما تجري فيها أحكام زكاة النقدين. والعملات المستقرة نوع من التوكينز. والتوكينز بعد إصدارها تروج في التعامل رواج العملات الرقمية الأخرى.

٩. يتحقق القبض الشرعي في العملات الرقمية المشفرة قاطبة بالتوثيق على البلوكتشين، لأن قبض كل شيء بحسبه، وهذه العملات لا وجود لها إلا على قواعد البلوكتشين. والقيد في دفاتر المنصات التي تتيح التداول بها دون تأثير ذلك فوريًا على البلوكتشين ليس سوى مضاربة على الأرقام أو مؤشر السعر. والقول بالقيد في دفاتر المنصة يلغي أهم خصائص التشفير وهو نفي الإنفاق المزدوج وهو ما لا يحدث إلا بالتوثيق على البلوكتشين.

١٠. إن التعامل من خلال مجموعات التعدين، والمنصات الإلكترونية فضلاً عن الاستثمار في هذه العملات من خلال مواقع الإنترنت العديدة قد يتم وفق اتفاقيات وعقود تتضمن شروطًا قد لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو تنطوي على التغرير والخداع، لذا وجب فحص تلك الاتفاقيات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، والحذر من الوقوع في شباك المتحايلين على شبكة الإنترنت، كما يوصي البحث بالتريث في الاستثمار في هذه العملات الحادثة لما تنطوي عليه من تقلبات متسارعة وعدم تعريض الثروات لمخاطر مرتفعة.

١١. إن العملات الرقمية التي تبدي البنوك المركزية اهتمامًا بإصدارها، هي نوع رقمي من العملات الوطنية، وتأخذ أحكامها، وإن صدرت على منصات بلوكتشين فإن قبضها عند التداول يتطلب التوثيق لكل معاملة على البلوكتشين.

التوصيات:

١. التأكيد على قرار المجمع رقم: ٢٣٧ (٢٤/٨) بشأن العملات الإلكترونية. والذي تضمن بيان المفهوم وآليات والعمل.
٢. التأكيد على مشروعية العملات الرقمية بناء على أصل الإباحة، وما سيق لتحريمها من أوصاف مثل اللامركزية والغفلية والتقلب لا ينهض للعدول عن الأصل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمدلله رب العالمين

تم بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٤٤٣هـ الموافق ٨ نوفمبر ٢٠٢١م

د.عبدالباري مشعل
كيري – نورث كارولاينا – الولايات المتحدة الأمريكية
Bari6667@gmail.com
(٠٠١٩١٩٩١٧٦٥٩٥)